الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد بوضياف – المسيلة

كلية: الحقوق والعلوم السياسية

قسم: العلوم السياسية

الرقم التسلسلي: .....

رقم التسجيل: ط1: 18075111961

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر تخصص إدارة محلية

بعنوان:

الحراك الشعبي في الجزائر

"الأسباب والتحديات"

إعداد الطالب(ة):

- هشام بن عمر

أمام لجنة المناقشة المكونة من السادة الأساتذة:

اسم ولقب الأستاذ	الرتبة	الجامعة	الصفة
.....	.....	جامعة المسيلة	رئيسا
د. خوني يوسف	.....	جامعة المسيلة	مشرفا ومقررا
.....	.....	جامعة المسيلة	مناقشا

السنة الجامعية: 2020 – 2021م

بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وعرفان

نشكر الله سبحانه وتعالى على فضله وتوفيقه لنا ، والقائل في محكم تنزيل

﴿وَإِذْ تَأَذَّنَ رَبُّكُمْ لَئِن شَكَرْتُمْ لَأَزِيدَنَّكُمْ . . . .﴾ الآية رقم: (07) سورة إبراهيم

لقد زفت دموع الأقلام إلى أوراق تخط عليها أجمل العبارات، ولإن كتبت شعرا طول العمر ينتهي العمر ولا تنتهي الأبيات، فهل بإمكان الأقلام أن تعبر عن الشكر و العرفان ، وهل تكفي الأوراق لكل الكلمات ، فما عليّ سوى اختصارها في هذه العبارات :

فكل الشكر

إلى أستاذي المشرف **(خوني يوسف)** منبع المعرفة و السراج

الذي أنار دربي فكل الشكر والاحترام له

وإلى كل الأساتذة الذين سقوني من بحر المعرفة حتى وصلت إلى أعلى الدرجات

كما أتقدم بالشكر إلى اللجنة المناقشة وإلى كل أساتذة قسم العلوم السياسية

وإلى كل من ساعدني من قريب أو بعيد في إنجاز هذه المذكرة

مقدمة

مقدمة:

تعيش الجزائر مرحلة انتقالية يمثلها حراك شعبي "بطابعه السلمي" بدأ منذ 22 فبراير 2019، حيث درج مطالبه رفض إعادة ترشح الرئيس عبد العزيز ومختلفة لعهدة خاصة إلى تغير كلي للنظام، رافعين شعر "يتنحاو قاع" في يرحل الجميع، مع حل كل ما له علاقة من قرب و بد بهذا النظام، سواء حكومة وأحزب سياسية ومحاسبة رجل الأعمال المرتبطين بالسلطة الحاكمة، بصورة مباشرة أو غير مباشرة، فاتهمهم نشطاء الحراك بالفساد واختلاس المال العام، وهم أهم المشين في تدني الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية، وسوء التسيير الذي يشهده المواطن في الجزائر.

واستمر الحراك الذي اتخذ السلمية شعارا له لمواصلة أهدافه التي شعي لتغيير النظام القائم، واتخذ يوم الجمعة موعدا للتظاهر السلمي، بتم فيه النهار كل ذلك المجمع الإسماع مطالبهم والدفاع عن حقوقهم في كل المدن الجزائرية ابتداء من العاصمة، بك سارعت الكثير من قلت المجتمع الجزائري للالتحاق بركب الحراك، من طلبة وأساتذة جامعين ومحامين وقضاة وموظفي قطاع الصحة والتربية، وعمال من عدة قطاعات وعائلات بمختلف أفرادها من أطفال وشيوخ ونساء ... الخ.

الأمر الذي ساهم في التأثير على بنية النظام السياسي، ويفعل الضغط الشعبي المتواصل تراجع الرئيس السابق عن الترشح للعهدة الخامسة كنتيجة أولية، وعقبها القيام بطل حكومة الوزير الأول أحمد يحي وتعيين وزير الداخلية "بدوي" وزيرا أولا، والسيد "لمطار لعمارة" نائبا له من أجل تكوين حكومة، كما اقترح النظام تنظيم ندوة وطنية من أجل الحوار وإشراك جميع الفاعلين والشخصيات الوطنية للوصول إلى حل وافي والخروج من الأزمة وتسيير المرحلة الانتقالية، وتأجيل إجراء الانتخابات مع تغيير موعدها، وتبعا لذلك سنطرح التساؤل التالي: في ظل الوضع السياسي والاجتماعي المعقد الذي تعيشه الجزائر حاليا، ومع استمرار الحراك الشعبي الذي أسقط الكثير من الشخصيات السياسية للنظام وطالب بالتغيير الكلي، ما هي أهم الأسباب والدوافع التي دفعت الشعب الجزائري لتنظيم حراك شعبي قوي

ومتواصل؟ وما هي أهم التحديات والعقبات التي تواجه الحراك؟ وما مدى تأثير ذلك على السياسة العامة في المجتمع الجزائري مستقبلا.

1- الفرضيات:

- الحرك الشعبي هو نتاج الوضع السياسي والاجتماعي والاقتصادي للبلاد، وضع استمر لعقود مع ارتباطه بتفشي الفساد في جميع القطاعات.

- استمرارية وسلمية الحرك الشعبي ستدفع النظام السياسي إلى التغير التدريجي، لكن عملية التغيير يجب أن تعتمد على الإطار الدستوري والقانوني.

- الحراك هو أحد أبرز الأسباب الضاغطة على عملية الانتقال الديمقراطي، لكن هناك فواعل أخرى موازية مثل الجيش والضغوط الخارجية (المصالح).

2- أهمية الموضوع:

تكمن أهمية الموضوع في تحديد أهم الأسباب الحقيقية للحراك الشعبي، بطريقة موضوعية بعيدة عن التأويلات الذاتية، لأنه موضوع جد معقد في ظل وجود الكثير من المتغيرات المؤثرة داخليا وخارجيا وتوضيح أهم التحديات التي تواجه الحراك سواء من حيث احتمال انزلاقه نحو العنف والصراعات، أو دخوله مرحلة الشك والتشتت حتى يصل إلى مرحلة التخلي عن كل مطالبه والتوقف عن مواصلة الحراك، كما اعتمدنا في دراستنا على المنهج الوصفي للوصول إلى النتائج الحقيقية.

الفصل الأول

الحراك الشعبي

المبحث الأول: مفهوم الحراك الشعبي.

المطلب الأول: تعريف الحراك الشعبي.

المطلب الثاني: طبيعة وطرق قياس الحراك الشعبي

المطلب الثالث: أشكال وأنماط الحراك.

المبحث الثاني: خصائص وأسباب الحراك الشعبي.

المطلب الأول: خصائص الحراك.

المطلب الثاني: أسباب الحراك الشعبي.

المبحث الثالث: الحراك في الوطن العربي.

المطلب الأول: سبب الاحتجاجات في الوطن العربي

المطلب الثاني: شروط مسسببات الانتفاضة في بعض البلدان العربية

المبحث الأول: مفهوم الحراك الشعبي.

المطلب الأول: تعريف الحراك الشعبي.

مصطلح يأتي بمعنى الحركة، وهو تحرك من مكان إلى آخر أو تحريك الشيء من موضع إلى موضع، والمصطلح يدل على نشاط وخروج الرقابة في أي ميدان داخل المجتمع، وهو أحد أنواع التصرف (comportement) الذي يتحرك بناءا على خلفيات سياسية، والك من خلال تحريك موارد المجتمع سواء كانت بشرية أو سياسية، وله نهايات مؤداها التأثير للوصول إلى تغيير سلمي والحراك عدة أنواع:

أ- الحراك المجتمعي: هو وسيلة من التفاعلات بين الحكام وأشخاص ويمثلون قاعدة شعبية تفتقد إلى تمثيل رمسي، وذلك في مجرى إذاعة هؤلاء الأشخاص لمطالبة بإجراء تغيير في توزيع أو ممارسة السلطة أو غيرها.

ب- الحراك الثوري: يقصد به كل تحرك في المجتمع يفضي إلى قيام تغير فجاي في سلطة القوة، وقد يستعمل فيه قدر معين من العنف، أو يلجأ فيه إلى استعمال السلاح.

ث- الحراك السياسي: هو كل نشاط أو تفاعل (فردي أو جماعي) داخل الدولة أو خارجها، يهدف به فاعلوه إلى جني ثمار سياسية معينة أو بلوغ أهداف محددة، والحراك السياسي مصطلح يشير إلى الانتفاضة أو الثورة في وجه الأنظمة بغرض اسقاطها أو تغييرها أو دفعها للإصلاح.[1]

كما يعني به النشاطات السياسية (الفردية والجماعية) في داخل الوطن وخارجه، بغض النظر عن كون هذه النشاطات موالية أو معارضة للنظام السياسي، فالحراك السياسي قد يكون اجتماعيا ومؤتمرات أو مسيرات أو اختصاصات أو احتجاجات أو مطالبات أو تجمعات أو اضطرابات أو ما شابه وهو أما الحراك سلبي لايخدم المصلحة العامة بعدما يكون هدفه التجميل، وتحركه أجندات لا علاقة لها بهدف الاصلاح المنشود، وأهم حراك إيجابي يهدف إلى الاصلاح كغاية جماهيرية عامة، وآليات الحراك السياسي هي التعبئة

[1] حيدور حاج بشير، أثر وسائل التواصل الاجتماعي في عملية التحول الديمقراطي في الدول العربية – دراسة مقارنة- جامعة محمد خيضر، بسكرة، قسم العلوم السياسية، السنة الجامعية 2016-2017، ص 89.

والنوعية والاتصال المباشر بالناس ونشر المعلومات وتبادلها وطرح وجهات النظر جميعها وادارة المناقشة العامة بشفافية ونزاهة وتجر عن الأهواء.[1]

المطلب الثاني: طبيعة وطرق قياس الحراك الشعبي

أ- طبيعة الحراك:

يبنى أساسا على تأكيد ديمومة الترابط الاجتماعي، ترافقه قدرة المجتمع على التعبير باستمرار، تبعا لتغيير مكانه صعودا أو نزولا في الهوية الاجتماعية القائمة.

- عملية حراك وانتقال الأفراد عبر المواقع العمومية المتعددة غير ثابتة بل تتغير لتغير القنوات الاجتماعية لهذه العملية.

- ان سرعة الحراك ليست واحدة بل تختلف من مجتمع إلى آخر.

- ان فرض الحراك حتى في المجتمعات المتقدمة لاتزال سببا محدودا وان الحواجز التي تحول دون انتقال لاتزال باقية.

- الحراك مسألة تطرح نفسها اليوم بشدة، خاصة وأن العالم متجه نحو تأكيد الديمقراطية وتحقيق العدالة الاجتماعية.

ب- طرق قياس الحراك:

1- المقياس المهني: يمكن النظر إلى المهنة على أنها محك أو معيار يمكن أن يحدد مدى الحراك الذي توصل إليه الفرد أو الجماعة أو الطبقة على أنها محك أو معيار يمكن أن يحدد مدى الحراك ومداه وترجع أهمية المهنة كأبعد جوهري في قياس الحراك الاجتماعي.

2- المقياس الاقتصادي: ويعني هذا المقياس أساسا (الدخل) ويتوزع الدراسات الاجتماعية لهذا الصدد على مستويين فمن الدراسة يأخذ مقياس مقدار الدخل قياسا ومنهم من يأخذ مصدر الدخل مقياسا، فهذا ما يأخذ الحراك الاجتماعي من زاوية مقدار الدخل يمكن قياسه عن طريق تحديد مدى انتقال الفرد أو الجماعة أو الطبقة ككل من فئة دخل معينة إلى فئة أخرى كما يمكن تحديد هذه الفئات على هذا النحو: فقير جدا، معدم، فقير، متوسط الدخل،

[1] محمد فخري راضي، دور الاعلام في التنشيط للحراك السياسي العربي، دار المجد للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى، ص 16.

أعلى من المتوسط، غني، غنيا جدا، كما يمكن تصميم طبقات يتحرك خلالها الأفراد: طبقات ثرية، متوسطة، فقيرة.

3- المقياس السياسي: تركز بعض الدراسات على كيفية الوصول إلى مراكز القوة في المجتمع عن طريق الحراك الاجتماعي العمودي، حيث تحدث مكانة الفرد عن طريق الفرص التي ينجزها خلال حياته للتفاعل مع مواقف السلطة السياسية عادة ما يقاس الحراك الاجتماعي من خلال مؤشر السياسي وذلك عن طريق معرفة مشاركة الفرد في تنظيمات والروابط السياسية وعضويته فيها.[1]

المطلب الثالث: أشكال وأنماط الحراك.

ميز علماء الاجتماع بين أشكال كثيرة من الحراك الاجتماعي وأهمها:

- الحراك الاجتماعي الصاعد: هو الذي يشير إلى انتقال الفرد من مستوى طبقي أو في مستوى طبقي أعلى.

- الحراك الشعبي الهابط: هو الذي يشير إلى هبوط الفرد من مستوى طبقي أعلى إلى مستوى طبقي أدنى كأن ينتقل الفرد من طبقة عليا إلى طبقة متوسطة مثل تدهور الفرد من طبقة عليا إلى متوسطة مثل تدهور الحال لدى بعض الأثرياء: والأغنياء نتيجة أزمة اقتصادية معينة.

أنماط الحراك الاجتماعي:

- الحراك المهني: يقصد به تغيير الفرد لمهنته أو مهنة أسرته، ويساعد الحراك المهني على تحرك الأفراد اجتماعيا أو اقتصاديا.

- الحراك المكاني: هو أكثر الأنماط الحراك الاجتماعي انتشارا في المجتمع الحضري الصناعي فقد أصبح من الشائع انتقال الفرد من اقليم أو من لآخر وقد كان محدودا في المجتمع التقليدي لعدم تطور وسائل المواصلات.

[1] بريو محمد، هاشمي انصاف خديجة، تفاعل الشباب الجزائري مع الحراك الشعبي، جامعة الجيلالي بونعامة خميس مليانة، كلية العلوم علوم الاعلام والاتصال، ص ص 60-61.

– الحراك الاقتصادي: ويقصد به تعبير مراكز الأنباء الاقتصادية ومراكز الآباء والأجداد فلقد أدى تغيير نظام الملكية ونشأة نظام الأجور إلى تغيير المراكز الاقتصادية للأفراد.

– الحراك الفكري: يقصد به مقدار ودرجة وقوة ارتباط الفرد بالقيم والسينما والتلفزيون والصحف....الخ، إلى ازدياد فرص الحراك الفكري وأدت إلى ضعف ارتباط بالقيم القديمة.[1]

[1] موسوعة الويكيبيديا، متاح على الرابط : https.aor.wikipedia.org.

المبحث الثاني: خصائص وأسباب الحراك الشعبي.

المطلب الأول: خصائص الحراك.

ما ميز هذه الحركة أنها حراك شبابي، فقد عاد الحديث بقوة عن جيل الشباب ودوره السياسي كمبادئ بهذا الحراك النوعي، فهذا الشباب هم من استعمل الفيسبوك للتعبئة والأخبار، وهم من حضر بقوة في الميادين.

الخصائص الجلية بتعبير جابي هي بخطة تكون تجربة جماعية وثقافة سياسية وتنشئة اجتماعية لجيل معين تجعله يختلف عن الأجيال الأخرى، وتدفع به إلى سلوكيات معينة (كارل في كتابه مشكلة الأجيال)، نشأ هؤلاء الشباب منذ صغرهم على كبح مشاكلهم وتقبل الحياة والقمع وتجنب تعاطي السياسة الأيديولوجية عكس أجيال السبعينات والثمانينيات.

انتقال السياسة من المجال العام إلى المجال الخاص الضيق، فكل أبطال الحراك في مقتل العمر دون الثلاثون سنة وهم شباب.[1]

مشاركة المرأة كانت لافتة وحضورها أعطى دعما قويا لها في كل بلدان الحراك العربي، حتى في اليمن المجتمع المحافظ كانت المرأة أكثر شجاعة.

فئة متعلمة استفاد معظمها من تعليم عال واستعمال قوى للغات الأجنبية ساعدها في الاستفادة القصوى من أدوات كتكنولوجيا الاتصالات الحديثة وتوظيفها في انجاح الحراك الشعبي في غفلة من أهما الدولة القمعية.[2]

متغير التعليم والوعي والقدرة على توظيفه في ادارات قيمة الحقوق والحريات وضرورة التغيير كما أدخل المرآة والقناة في المشهد السياسي.

[1] توفيق المدني، ربيع الثورات الديمقراطية العربية، مركز الدراسات الوحدة، بيروت أفريل 2012، ط3، ص 61.

[2] بلعباس العمراوي، الحركات الاحتجاجية في العالم العربي، واشكالية الدولة، أطروحة لنيل الدكتوراه، جامعة وهران 02، ص 299-300.

وظيفة متوسطة التي يفضل البعض تسميتها بالبرجوازية الصغيرة التدقيق كون الطبقة المتوسطة غير متجانسة في حد ذاتها فهي طبقات متفاوتة في طبيعة مهنتها ودخلها المادي، وحجم ملكيتها.

وقع تبدل في تشكيلة هذه الطبقة من فئات زراعية حرفية تجارية لصالح فئات اعتمدت على تحصيلها العلمي لتحسين موقعها المهني والاجتماعي.

غير متحرية، اذ لم تستطع الأحزاب التقليدية ولا الحركات السياسية تأطيرها ولا قيادتها، بسبب اختلاف أهدافها ومصالحها على أهداف ومصالح الحراك الاجتماعي.

الحراك خارج مؤسسات السياسية التي يمثلها أحسن تمثيل النظام السياسي، والحزب السياسي المعارض المنادي بالتغيير.

هذه النخب لم يغب تأثيرها واحتكارها وتضحياتها كانت معهدة لصناعة الأحداث.

تأرجح توضيفها السوسيولوجي بين انتمائها للحركات الاجتماعية أو للحركات الاحتجاجية.

اختلاف التوظيف العلمي أو السياسي بتطبيق أيضا في كونها هل هي حركة سياسية أم اجتماعية؟ هل هي ثورة أم حراك سياسي أم مجرد صناعة لفرضية سياسية (خلف آليات جديدة لتحقيق التغير الجماهيري).[1]

مرافقة وسائل الاتصال الحديثة لها فقد ساهمت تكنولوجيا الاتصالات وثورة الانترنت في انجاح هذه الحركة.

عنصر الابتكار يظهر كذلك في استعمار الانترنت للحشد للثورة والاعداد لها وتبادل الرموز والوسائل.

من خصائص هذا الحراك أيضا سلميته والتدرج في المطالب والقدرة على التفاعل مع ردت فعل النظام، فقد حافظ على الهدوء والنظام والانضباط.

الشعارات المرفوعة أيضا تستدعي الانتباه مثلا "ارحل" "الشعب يريد اسقاط النظام".

غياب الشعارات الدينية عن الخطاب الاحتجاجي وتبني خطاب مطلبي جامع وموحد.

[1] بلعباس الهواري، مرجع سابق، ص ص 301-303-304.

عدم توقع العلوم الاجتماعي لها اذا كانت وسائل الاتصال الحديثة واكتب الاحداث فإنه على الصعيد المعرفي وقعت أزمة للعلوم السياسية هي صدقية مفاهيمها واتساع المتوصل إليها.[1]

المطلب الثاني: أسباب الحراك الشعبي.

هناك مجموعة من الأسباب التي تؤدي إلى قيام الحراك الشعبي، ومن هذه الأسباب السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

- الأسباب السياسية:

وتتمثل الأسباب السياسية في شباب الحريات الأساسية، وهو من أهم المواقع التي تقف وراء موجة الحركات الشعبية التي تقوم بها الشعوب في مواجهة الأنظمة الحاكمة لها، وبالنظر للتغيرات التي شهدها الوطن العربي مؤخرا بدءا بتونس ومن ثم مصر وبعدها كل من ليبيا واليمن وسوريا والجزائر والسودان، نجد أن الشعوب التي قامت بالتحركات نتيجة غياب الحقوق والحريات الأساسية، والتي أدته إلى المطالبة بإسقاط النظام الحاكمة ومحاكمة رموز الفساد الذين تمعوا في إفساد الحياة البامية والاجتماعية بشكل كبير، والمطالبة بتحقيق العدالة وسيادة القانون وترسيخ الممارسات الديمقراطية في البلاد.[2]

وتمثلت الأسباب السياسية الأخرى في حالة الطوارئ التي تمنع تنتظم المظاهرات والتي أدت إلى خنق الحياة السياسية، فضلا عن القهر السياسي المتراكم في الوجدان الشعبي التي يعاني منها أغلبية البلدان العربية، نتيجة لقمع تعدد المستويات عانته الفئات الاجتماعية جميعها، بعدما استفحلت إجراء القمع التي أدارتها المنظومة الأمنة المتحكمة بالقرار السياسي، إذ باتت هذه البطولة في القيادة الفعلية للسلطة، وكذلال انتشار الفساد السياسي في كافة قطاعات الدولة ومؤسساتها السياسية والأمنية والمالية، ويرجع ذلك بسبب غياب الماطة وانعدام الشفافية في إدارة الحكم، واعتماد نظام المحسوبية في تولي المناصب العامة،

[1] صوفي بيس، ندوة بالمعهد الفرنسي بعنوان تعدد أسباب الثورة وتعدد سيناريوهات ما بعد الثورة في العالم العربي (الخبر اليومي، عدد 2012/01/04).

[2] العربي حران وفائزة التونسي، سلوك المواطنة الفعالة من خلال اللغوية لشعارات الحراك بالجزائر (تحليل محتوى لمضمون شعارات لافتات الحراك الجتماعي)، آفاق فكرية، الجزائر، المجلد5، العدد11، 2019م، ص 23.

وغياب الديمقراطية عن بحر الحياة السياسية، وانعدمت فرص تداول السلطة، وساد نهج التوارث السياسي والتأبيد السلطة وانعدم التواصل والعلاقة بين الحاكم والمحكومين، ووجود طبقة عازلة بين الحكام والشعوب وذلك لتحقيق و حماية مصالحها وتراجع الحريات والعدالة في جو تسوده الديكتاتورية والقمع.[1]

ومن الأسباب الحراك الشعبي السياسية هو أمتناع الأنظمة العربية من تبني إصلاحات سياسية حقيقية، وإل عزوف المواطنين عن المشاركة في العملية السياسية مع ضعف الأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني بعدما تعرضت أغلب الأنظمة العربية منذ نهاية الحرب الباردة لضغوط داخلية وخارجية متزايدة لكي تبني إصلاحات سياسية وديمقراطية تؤدي إلى اطلاق الحريات السياسية والمدنية و حرية تشكيل الأحزاب والجمعيات والاتحادات، ووضع آليات تضمن نزاهة الانتخابات وحرية الصحافة والإعلام، إلا أن هذه الأنظمة اكتفت بادخال بعض الإصلاحات الشكلية التي لم تغير من مضمون السلطوية وحتى الدول التي سمحت بقدر أكبر من التعددية السياسية مثل المغرب والكويت، إلا أنها اعتمدت على مجموعة واسعة من الأدوات القانونية والأمنية والإدارية لتقييد الحريات والأعلام والأحزاب ومنظمات المجتمع المدني[2]، وتعتبر الأوضاع السياسية المتدهورة و أغلبية الأنظمة السياحية السلطوية العربية الغير حرة وذات الطابع العسكري المستبد من أهم الأسباب السياسية التي تثير غضب الشعب وتعبث فيه روحا التغيير.[3]

- الأسباب الاقتصادية:

أن من الأسباب الاقتصادية التي تؤدي إلى الحراك الشعبي هو انعدام العدالة وانتشار الفساد وعدم توزيع الثروات بشكل صحيح، فيجد المواطن نفسه أمام أنظمة تقوده الفقر

[1] هناء قيصران، الاصلاح السياسي كأداة لمواجهة تهديدات الحراك السياسي العربي، مجلة المفكر للدراسات القانونية والسياسية، جامعة خميس مليانة، الجزائر، العدد9، 2020، ص 108.

[2] همسة قحطان الجميلي، الحراك السياسي في بلدانت المنطقة العربية (قراءة في العوامل الداخلية والمواقف الاقليمية)، قضايا سياسية، جامعة النهرين، بغداد، العدد 37-38، ص 214.

[3] مولود زايد الطيب، علم الاجتماع السياسي، جامعة السابع نت ابريل، ليبيا، 2007م، ص 15.

وتحكمه بالقهر، وتتصدر بعض الدول العربية قوائم البلدان الأكثر فسادا في العالم والأقل شفافية على الإطلاق، ويتفشى الفساد وينتشر داخل مؤسسات الدولة، فلا يستطيع مواطن يقيم دعوى قضائية أو طعنا امام القضائية، ولا يمكنه أن يدافع عن نفسه، لأنه يعيش في نظام يقوده إلى طريق مسدود تنعدم فيه إقامة العدالة، فضلا عن ارتفاع معدلات البطالة بين الشباب إذ تشير الإحصائيات إلى أن نسبة لشباب الذين تقل أعمارهم عن (25) عام في البلدان العربية هم نسبة (40%) من تعداد السكان، ويشهد العراق ارتفاعا كبيرا في نسبة للشباب الذين تراوح أعمارهم بين (18) إلى (25) عام، في المقابل يجدون سوق العمل في تراجع، مع عدم قدرة تلك الدول على خلق فرص عمل تغطي احتياجات هؤلاء الشباب، و كذلك تدني مستويات المعيشة والمعاناة من المرض، وتآكل الطبقات الوسطى المتعلمة التي ازدادت فقرا، والحالة المزرية التي تعيشها شريحة واسعة من الشباب المتعلم، وفي الوقت الذي تتضاءل فيه فرص العمل وتزداد العيشة غلاء، وشهد العراق ظهور طبقة حاصلة على مستوى تعليم عال لكنها لا تتمكن من الحصول على وضع اجتماعي مناسب لنقص الوظائف المتخصصة.[1]

وقد ساهم ولغط الصدر الريعي في تأجيل الاحتجاجات الشعبية، وأعطى الأنظمة والحكومات فسحة من الوقت امتدت لعقود طويلة من الزمن، وصاحبة افتقار عميق لمعايير الديمقراطية والتمكين الشعوب من المشاركة في الحياة السياسية لكن مع تخلخل الوضع الاقتصادي (بطالة، أجور، صحة، سكن) شعرت الشعوب العربية بالعجز عن العيش، ما ساهم في كسر السكوت والسلبية، وأسس للتمرد على الوضع القائم، لأنه وصل إلى لحظة أحس فيها أنه لم يعد قادرا على تحمل الوضع الذي هو فيه، الأمر الذي دفعه إلى التمرد

[1] عزوز عربي، الحراك الشعبي في المنطقة العربية وسؤال الديمقراطية في ظل بعض التجارب العربية، مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية، جامعة باتنة1، الحاج لخضر، الجزائر، المجلد7، العدد1، 2020م، ص ص 658-659.

الهائل ضد السلطة التي خافها طويلا، والذي يعتبر أنها السبب في كل الظروف السيئة التي عاشها، وأنعكس ذلك في الحراك الشعبي الذي شهدته أغلبية البلدان العربية.[1]

- الأسباب الاجتماعية:

أن وضعية الأفراد داخل المجتمع تؤدي دورا هاما في الحراك الشعبي، فكلما كانت الأوضاع الاجتماعية حسنة والمعيشة قائمة على الرفاهية وتوفير الحاجات الاجتماعية كلما قلل ذلك من حركة المجتمع، وكلما كانت الأوضاع مزرية كان العكس فمعظم الاحتجاجات التي خرج الشعب ينادي بما كانت من دافع الواقع المعيش الصعب[2]، إذ أن الأوضاع الاجتماعية المتدهورة للأفراد وتزايد تدهورها بصفة مستمرة، يساعد بشكل كبير في انبثاق حراك شعبي يطالب بتحسين هذه الأوضاع، من القضاء على البطالة والفقر والمساعدات الاجتماعية المتمثلة في حق السكن اللائق وتوفير ظروف العيش اللازمة[3]، وأن انتشار الفقر والفساد الإداري والمادي والرشوة على نطاق واسمع وارتفاع الأسعار، مقابل تدني الأجور و دخل الفرد بالإضافة إلى اتساع الفجوة بين طبقات المجتمع وسياسية فرض الضرائب والرسوم، من أبرز الأسباب التي ساهمت في تأجيج الوضع الاجتماعي ودفعت المواطنين إلى الاحتجاج"[4]، ويعيش معظم سكان الدول العربية في ظل نطام اجتماعي متخلف يعتمد على القرابة، ونواتها الأساسية هي القبيلة والذي يتحرك بدافع العرف والعادات والتقاليد القديمة.[5]

---

[1] خالدي أحمد، الحركات الاحتجاجية في المنطقة العربية "الموجه الأولى للانتفاضة السياسية"، دراسة تأصيلية لمفهوم الحراك وفق الأسباب النتائج وآلات الحراك الثوري، مجلة ميدان العلوم الانسانية والاجتماعية، جامعة زيان عاشور، الجلفة، الجزائر، المجلد3، العدد4، 2020م، ص 209.

[2] هناء قيصران، الاصلاح السياسي في الجزائر كأداة لمواجهة تهديدات الحراك السياسي العربي، ص 108.

[3] حسين بركاني، المقاربة الجينالوجية لبراديغيم الحراك والثورة عند فريديريك نيشته، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، جامعة باتنة1 الحاج لخضر، الجزائر، المجلد 10، العدد1، كانون الثاني 2021.

[4] عبد الوهاب الكيالي، موسوعة السياسية، الجزء الثاني، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 1979م، ص 58.

[5] سمية بوهالي، أهمية المشاركة السياسية في تحقيق التنمية السياسية، رسالة ماجيستر غير منشورة، جامعة المسيلة، الجزائر، 2019م، ص 109.

وأن غياب العدالة الاجتماعية كان سبب من الأسباب الحراك الشعبي، إذ تعاني المنطقة العربية من اللامساواة في توزيع الدخل والأصول وفرص العمل وفي توزيع الخدمات والبرامج الاجتماعية، وما زاد في تنامي شعور الشعوب بالغبن ملاحظتها استئثار فئة أو جماعة بمداخيل البلاد على حساب الفئات الأخرى، ما نمى لديها ثقافة السخط والشعور بالتهميش والتمايز السلبي ودفعها إلى تلمس طريق التظاهرات والاحتجاجات العارمة للتخلص من النظام السياسي القائم، و كان غياب العدالة الاجتماعية محركا محوريا للدينامية الاحتجاجية المتجددة في معظم الدول العربية[1]، وأن السياسات النيوليبرالة التي انتهجتها الأنظمة العربية أدت إل خلل اجتماعي أصاب معظم الشرائح و الطبقات الاجتماعية، وهو ما أفرزه موجة واسعة من الحركات الشعبية.[2]

[1] أحمد عبد الحكيم بن بعطوش، وأمينة شابي، العمل التطوعي للنوع الاجتماعي في الحراك الشعبي الجزائري، مجلة المقدمة للدراسات الانسانية والاجتماعية، جامعة باتنة1 الحاج لخضر، الجزائر، العدد6، حزيران 2019م، ص 98.

[2] مولود زايد الطيب، علم الاجتماع السياسي، جامعة السابع من ابريل، ليبيا، 2007م، ص 101.

المبحث الثالث: الحراك في الوطن العربي.

المطلب الأول: سبب الاحتجاجات في الوطن العربي

إن ظاهرة الاحتجاجات عبرة لحلف النظم السياسية ، فهي موجودة في النظم الديمقراطية وغير الديمقراطية ، ولكنها في الأولى عادة ما تؤدي إلى تطوير النظام ولفت انتباهه إلى ثغر ومظالم اجتماعية أو تهميش سياسي يؤدي إلى تحسين أداته وأحيانا تجديد خبته. أما في الثانية فإنها تكرس. وربما تعمق أزماته . لأنه عادة ما يعجز عن الاستجابة لمطالب المحتجين السياسية. وقد يستجيب لجانب من الطالب الاجتماعية عن طريق تغييرات في بنية العلاقة بين النظام والمحتجين ، ويعمل على التحايل عليها. فهو يلبي جانيا. ويرفض جوانب كثيرة بصورة لا نعله في كل الأحوال قادرا على الاستفادة منها من أجل التطور الديمقراطي والانفتاح السياسي ، والمؤكد أن جارب الاحتجاج السياسي والاجتماعي في الوطن العربي متنوعة وعرفها كثير من البلدان العربية ، وصارت واضحة وتميزة. وإن اختلفت طبيعتها من واقع إلى آخر.[1]

وفي أواخر سنة 2010 ومطلع 2011 اندلعت موجة عارمة من الثورات والاحتجاجات في مختلف أجاء الوطن العربي بدأت بمحمد البوعزيزي والثورة التونسية التي أطلقت وتيرة الشرارة في كثير من الأقطار العربية وعرفت تلك الفترة بربيع الثورات العربية، ومن أسباب هذه الاحتجاجات المفاجئة انتشار الفساد والركود الاقتصادي وسوء الأحوال المعيشية إضافة إلى التطبيق السياسي وسوء الأوضاع عموما في البلاد العربية ذات الحكم الجمهوري الديكتاتوري أو حتى الديمقراطي الشكلي، وانتشرت هذه الاحتجاجات بسرعة كبيرة في أغلب البلدان العربية، وقد تضمنت نشوب معارك بين قوات الأمن والمتظاهرين ووصلت في بعض الأحيان إلى وقوع قتلى من المواطنين ورجال الأمن. وتميزت هذه النورات بظهور هتاف عربي أصبح مشهورا في كل الدول العربية وهو "الشعب يريد إسقاط النظام و بالفعل أسقطت أنظمة كل من بن علي في تونس و حسني مبارك في مصر و معمر القذافي في

[1] الشوبكي ، عمرو (2011)، الحركات الاحتجاجية في الوطن العربي (مصر، المغرب، لبنان، البحرين)، مجلة المستقبل العربي، العدد 384، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، شباط، ص 101.

ليبيا فيما تم الاتفاق على تنحي علي عبد الله صالح في اليمن في الغرب استبق ملك المغرب الظاهرات بتشكيل لجنة لإعادة النظر في الدستور لزيادة صلاحيات رئيس الحكومة ومجلس الوزراء وأمور أخرى بهدف خفيف طبيعة الملكية المطلقة حاليا إلى ملكية دستورية ، إلا أن التظاهرات ما لبثت أن اندلعت يوم 21/3/2011 م في أكثر من (60) مدينة مغربية للمطالبة بإصلاحات سياسية دستورية واقتصادية، شارك فيها عشرات الآلاف من الغاربة وتهدف إلى تحقيق ملكية دستورية بصيغ مختلفة في التعبير عنها.[1]

يرى بعض الباحثين أن المقصود بالحراك الشعبي العربي هو الحركات الاجتماعية والتوترات والاضطرابات الاجتماعية في الشرق الأوسط ضد الديكتاتوريات والحكومات العادية للديمقراطية في هذه المنطقة ، وهذه الحركات منيرة للاهتمام لأنها مستمدة من المبادرات الخاصة للشعوب ودون أي قيادة أو خطيط. ولهذا السبب تم تسمية هذه الحركات ب الحراك الشعبي العربي" مستمدة فلك من ربيع براغ عام 1968 بما قد تكون هذه الأنواع من التعريفات والأوصاف نعكس بعض المشاعر المبكرة و الإنارة لأنه الديكتاتوريات والأنظمة العادية للديمقراطية لا تدرك ذلك إلى الآن .[2]

ويرى الباحث أنه يمكن صياغة تعريف الحراك الشعبي العربي كما يلي :" أنه موجة الاحتجاجات والمظاهرات والاضطرابات التي عمت العديد من الدول العربية مع نهاية عام 2010م وبداية عام 2011م , وكانت تدعو إلى مزيد من الديمقراطية والحرية والتعددية السياسية وشقيق العدالة الاجتماعية , وكانت في بدايتها سلمية ودون علف في تونس وفي مصر واليمن ، ونتج عنها تغيير النظام السياسي القائم، ثم أصبحت أكثر عنفا كما في ليبيا وسوريا، ونتج عنها تغيير النظام السياسي في ليبيا , ومازالت المعارضة السورية المسلحة

[1] فشار، عطاء الله 2012، الوطن العربي والتحولات الديمقراطية، الكتاب الدوري الأول لمجلة أبحاث ودراسات منشورات مركز الحكمة، جامعة عاشور زيان، الجلفة، الجزائر، ص 03.

[2] حسيب، خير الدين (نيسان 2011)، حول الربيع الديمقراطي العربي، الدروس المستفادة افتتاحية العدد، مجلة المستقبل العربي، العدد 386، ص 07.

خارب النظام وتطالب بإسقاطه. وهناك مظاهرات ودعوات من أجل المزيد من الإصلاحات السياسية في عمان والأردن والمغرب والبحرين".

ويرى الفكر العربي منصف المرزوقي أنه لا يجوز استعمال مصطلح الثورات العربية، حيث لا مجال للحديث إلا عن الثورية التربية بالقرد. فمما لا جدال فيه أن أسبابها واحدة وهي تسلط الفرد بحق أهله في الفساد حكم الأجهزة البوليسية، وخصخصة مؤسسات الدولة لخدمة الأفراد والعصابات بدل خدمة الوطن والشعب، وأن أهدافها واحدة، حيث لم يرفع أحمد مطلب يشاء دولة العمال والفلاحين وإقامة الخلافة، وإما انفقت كل الشعوب على الشعار الذي وقع في تونس وصنعاء والتامة والقاهرة وبنغازي الشعب يريد إسقاط النظام وعلى مطلب مجلس تأسيسي ودستور يضمن بناء الدولة المدنية والمجتمع الحر ويقطع نهائيا مع الاستبداد وأن طبيعتها واحدة فكل الانتفاضات كانت سلمية. وإن ووجهت برصاص المجرمين، وأن طبيعتها واحدة شعبية مدنية شبابية بلا قيادة مركزية بلا أيديولوجيا ويرى أنه أمام هذه القواسم الشركة لا أهمية الفوارق طفيفة.[1]

المطلب الثاني: شروط مسسببات الانتفاضة في بعض البلدان العربية

وفد طرح المفكر خير الدين حسيب أربعة عناصر أو شروط أساسية أو مسببات لفيلم الانتفاضات التي جح توفرها جميعا في تغيير أنظمة وإحداث خولات جذرية في بلدين عربيين على الأقل، ويمكن لهذه العوامل الأربعة أن تستخدم كمعايير خليلية لتقدير لماذا لم تنجح بعض الانتفاضات في البلدان العربية من إسقاط أنظمتها. ومدى إمكانية قيام النقاشات مدنية شعبية أخرى أو لاستخدامها كمؤشرات يمكن لها توقع حصول بعض النتائج المعينة وهذه المعايير تعمل كمجموعة متكاملة، أي أن تزامن هذه العناصر الأربعة والتقاءها سوما مؤثر مباشرة في احتمال قيام عمل جماعي شعبي يهدف إلى التغيير بينما خول غياب أي من تلك العناصر دون تحقيق ذلك، أو على الأقل يقلل من احتمال تحققه. وهذه العناصر أو الشروط الأربعة هي أولا:

[1] المرزوقي، منصف نيسان 2011م، الآفاق المرعبة والمذهلة للثورة العربية، مجلة المستقبل العربي، العدد 386، ص 144.

– ينبغي أساسا كسر حاجز الخوف السيكولوجي حيث أن عامل الخوف لطالما في الحركات الشعبية وسرفها عن محاولة التمرد. رغم الظروف القاسية التي كان يعيشها الشعب والظلم الذي يتعرض له ويعانيه أي رغم توفر المبررات التي تدعوه إلى التمرد.

ثانيا: يجب على الثورة أو الانتفاضة أن تكون ذات طبيعة سلمية وخاصة أن امكانياتها لا تقارن بالجمهورية الأمنية العسكرية لقوى النظام على الأغلب ولأن لجوءها للسبل العنيفة في الدفاع عن ذاتها سيقدم تبريرا للنظام الحاكم باستخدام كافة السبل المتاحة لقمع الثورات أو سحقها.

ثالثا: ينبغي أن يكون هناك حد أدنى من التماسك الاجتماعي ومشاعر مشتركة للوحدة الوطنية، بين مختلف مكونات المجتمع لكي لا تؤثر الفروقات الدينية والطائفية أو العرفية في حال وجودها أو استمرارها في إضعاف حركات مقاومة النظام وإفشال المقامة الشعبية رابعا : وهو العامل الأهم فيما لو توفرت جميع الشروط أعلاه . موقف الجيش أو القوات المسلحة من التمرد الشعبي المشي حيث إنه إذا كان داعما للحركات الشعبية، أو على الأقل وقف موقفا حياديا منها فثمة فرصة أكير النجاح النورة بينها إذا ما تمنى الجيش موقف النظام الحاكم فسوف يقل خسائر جمة في صفوف التظاهرين، وسوف ينعكس ذلك مباشرة على نتائج الانتفاضات.[1]

وبين الباحث أن تونس نموذج اجتمعت في العوامل الأربعة. وكذلك نموذج اجتمعت فيه العوامل الأربعة على نطاق واسع وأكثر تعقيد واليمن نموذج اجتمع فيه ثلاثة عوامل من أصل أربعة حيث أن غياب عنصر دعم الجيش للثورة العب دورا حاسما وحال دون تحقيق هدف الثورة في إسقاط النظام. وفي ليبيا حدث سفك دماء وتوفر عامل واحد من أصل أربعة وهو كسر حاجز الخوف في بعض المدن الليبية بينما لم تتوفر العوامل الثلاثة الأخرى. وفي البحرين حيث نوفر عاملين من أصل أربعة عوامل وهما كسر حاجز الخوف وسلمية الثورة في بدايتها. وفي سوريا توفر عامل واحد من أصل أربعة عوامل . وهو كسر حاجز الخوف

[1] حسيب، خير الدين (نيسان 2011)، حول الربيع الديمقراطي العربي، الدروس المستفادة افتتاحية العدد، مجلة المستقبل العربي، العدد 386، ص 07.

وهي النموذج الأخطر في دول الحراك الشعبي العربي، وفي الأردن كسر الشعب الأردني حاجز الخوف ونزل المواطنون إلى الشارع في مظاهرات سلمية، ولكنهم على عكس المتظاهرين في الدول المجاورة , هتفوا فاللين : الشعب بريد إصلاح النظام بدلا من إسقاطه، وبالتالي خرك الملك عبدالله لتعديل الدستور وتعديلات لم امس جوهر النظام، على عكس التعديلات الدستورية التي أدخلت في المغرب، وفي الممل داعما للنظام الحاكم، ويمكن القول أن الدرجة المطلوبة لقيام ماسك اجتماعي أو وطني في الأردن إما لم تكن متوفرة في الأفق أو على الأقل لم تكن ملموسة مقارنة بدول أخرى، حيث يمكن القول أن الأردن لا نرال امتدادا للقضية الفلسطينية. وإن نسبة عالية من الشعب الأردني لا يزال يدعم الملكية الهاشمية أما في القريب فقد حدث خول سلمي نحو نظام ملكي دستوري ، وبشكل عام ولذلك لم يكن من الممكن توفر العوامل الأربعة على حالة المغرب، ولعل السبب يعود إلى التركيبة السياسية والبيئة الخاصة بالمغرب".[1]

[1] حسيب، خير الدين (نيسان 2011)، حول الربيع الديمقراطي العربي، الدروس المستفادة افتتاحية العدد، مجلة المستقبل العربي، العدد 386، ص 08.

الفصل الثاني

الحراك الشعبي الجزائري "الأسباب والتحديات"

المبحث الأول: أوضاع وآفاق الحراك الشعبي.

المطلب الأول: انتفاضة الشعب.

المطلب الثاني: الشيء المختلف داخل الحراك الشعبي.

المبحث الثاني: الحراك الشعبي بالجزائر: الدوافع و المآلات

المطلب الأول: زخم متزايد

المطلب الثاني: إشارات متضاربة.

المطلب الثالث: سيناريو الاحتواء

المبحث الثالث: أمور تميز بها الحراك عن باقي الشعوب العربية.

المطلب الأول: الخصائص الحراك.

المطلب الثاني: سيناريو إجراء الانتخابات الرئاسية ..أو مطلب السلطة الحاكمة

المبحث الرابع: إسهامات الإعلام الاجتماعي في حراك الجزائر.

المطلب الأول: السلطة والفعل السياسي.

المطلب الثاني: الحراك الشعبي في مواجهة الإعلام الرسمي.

المطلب الثالث: "البودكاستر "أول المنتفضين.

المبحث الأول: أوضاع وآفاق الحراك الشعبي.

المطلب الأول: انتفاضة الشعب.

انطلقت نهاية الشهر الفارط الانتفاضة الشعبية الأكبر منذ استقلال الجزائر في العام 1962، في 22 فبراير كان بالنسبة للشعب يوما تاريخيا ...الجزائر العاصمة تشهد اكبر حراك شعبي في تاريخها ،حراك أذهل العالم بسلميته و تنظيمه المحكم و شعاراته ومطالبه الموحدة ولأغرب من هذا كله أن لا حزب ولا أي طرف سياسي استطاع أن يتبنى الحراك أو يحتويه سوى الشعب ، الشعب وحده كان هو البطل...

عبارة أعادت للشعب روح نوفمبر 1954 وأمجاده un seul hero ...le peuple :

خصوصا بعد انضمام أيقونة الثورة المجاهدة جميلة بوحيرد للمتظاهرين وسقوط أول شهيد في المظاهرات وهو ابن المناضل بن يوسف بن خدة رئيس الجمهورية الجزائرية المؤقتة الذي ترأسها في سبتمبر 1985 شخصيات لها وزنها و شعارات لها دلالات تؤكد أن ما نمر به من أحداث هو فعلا ما يمكن ان يوصف بأنه" تاريخي "، فما الذي حدث بالضبط ولماذا هذا التغير المفاجئ في المشهد داخل الجزائر؟

إن الفئة التي تحركت هذه الأيام هي التي تعرف لدى الشعب الجزائري ب"الأغلبية الصامتة " ،هذه الفئة التي قررت أن تخرج اليوم عن صمتها بعد الغياب عن المشهد السياسي منذ العام 1992، هذه الأغلبية تضم جيلين من أبناء الجزائر:أولئك الذين شهدوا انقلاب 1992 ، فقرروا بذلك مقاطعة كل عملية سياسية بعده كتحد للنظام و سبيل لعدم إضفاء الشرعية " عليه ، وكذا أبناء الجيل الثاني من شباب اليوم الذين ورثوا" ثقافة المقاطعة "عن أبناء الجيل الأول و ازدادوا بها تمسكا في كل مرة يطلع فيا وزير أو رئيس سابق أو زعيم حزب أو مناضل كبير في حزبي السلطة ليعلن عن" عدم نزاهة " الانتخابات في فترة من الفترات أو يطعن فيها كليا بشكل مباشر أو غير مباشر.[1]

[1] studies.aljazeera.net

الأهم حتى الآن عند الشعب وخلط حسابات الجماعة- المحيطين ببوتفليقة مثلما ذكرت -في الداخل و هز صورتها و إحراجها أمام حلفائها و المعولين عليها في الخارج بعد أن أبانت " الأغلبية الصامتة "عن موقفها ،هذه الشريحة التي توصف بأنها الأكبر في المجتمع قررت اليوم الخروج عن صمتها، و رغم أن الوضع يشبه كثيرا ما كان عليه في 2004عند ترشيح بوتفليقة لعهدة رابعة، ألا أن كسر حاجز الصمت يعود لمجموعة من التغيرات لم يحسن قراءتها من ينادي اليوم بالعهدة الخامسة وهي بالدرجة الأولى الوضع الصحي لبوتفليقة نفسه، حيث أن الجميع في نهاية العهدة الثالثة كان يرجوا تحسن حالته الصحية و يظن أنها وعكة فقط قد يتعافى بعدها سريعا ، هذا من جهة بالإضافة إلى تخوف الأغلبية الصامتة من الحراك في ظروف إقليمية و دولية جد مضطربة ، إلا أن حاجز الخوف كسر فالشارع اليوم يرى أن عواقب الصمت في الوضع الراهن أشد خطورة من أسبابه.

التي لم تعد صامتة نفسها الآن أمام ثلاثة عقبات رئيسة : أولها العهدة الخامسة لبوتفليقة ثم "الجماعة "المساندة لبوتفليقة و التي تتحدث اليوم وتسير باسمه، وأخرها النظام ككل .العقبتان الأولى و الثانية هي الأهداف الرئيسة للحراك الذي يرمي إلى أبعادها بشكل كامل من المشهد السياسي ، أما النظام فيظل محل نقاش و جدل واسعين في أوساط الشعب.

ميدانيا، بدأ الحراك بالدعوة إليه على مواقع التواصل الاجتماعي التي صارت معاملا أساسيا في المشهد، ثم ظهر للعلن بقوة بشكل غير مسبوق يوم 11 فبراير الفارط ، ثم انظم إليه خلال الأسبوع الموالي طلبة الجامعات و المحامون والبرلمانيون والجزائريون في المهجر، ثم اشتد الحراك ليتضاعف عدد المنظمين له ويظهر بقوة اكبر في موجة ثانية يوم الجمعة 2 مارس . 1126 لقدا ثبتت الموجة الثانية من هذه الانتفاضة أن الضرر الوحيد في مثل هذه الحالات لا يمكن أن يكون له من مسبب سوى النظام ، الملايين خرجت دون أن يكون هناك أي إخلال بالنظام العام أو إتلاف لأي من الممتلكات العامة أو الخاصة.

المطلب الثاني: الشيء المختلف داخل الحراك الشعبي.

المختلف طبعا هو رقة" السلمية "التي أصبحت ورقة ضغط ضد الجماعة،لكن هذه السلمية ليست ورقة رابحة بالقدر الذي نظن كونها لا تربط فقط بفعل المتظاهرين أنفسهم بل بردة فعل النظام كذلك ، وهذا واضح وجلي ومسلم به لدى كل متابع للأحداث في الدول المجاورة فما هم منا ببعيد من قالوا" سلميتنا أقوى من الرصاص"، وقد بدا لهم بعدها من المتربصين بهم ما لم يكونوا يحتسبون.

إن إهمال هذه الحقيقة لدى الجماهير يظل أمرا مثيرا للريبة لكن الجيد في الوقت نفسه هو تمسك أطراف داخل النظام بشعارات مثل" الجزائر بلد الأمن والاستقرار "وكذلك "أمن الجزائر خط احمر" ،هذا التمسك هو الذي سمح بخلق التوازن الذي نراه والحفاظ على سلمية الحراك الشعبي بالإضافة إلى الأوضاع المتأزمة في الدول المجاورة والسيناريوهات التي مرت بسيناريوهات يظهر أن النظام الحالي يريد تجنبها دول كبرى كذلك ربما قد تتضرر من تأزم الوضع في الجزائر لذلك فهي تضغط للحفاظ على الهدوء عندنا.

إذن فالرهان في المرات السابقة ربما لم يكن متعلقا بالدرجة الأولى بالوعي المتشكل لدى الجموع بل في وحدة مطلبها القائل" ..لا للعهدة الخامسة " وفي عزمها على تفويت الفرصة على المتربصين بها من الذين يريدون أن يجدوا مبررات لسيناريوهات أخرى وانزلا قات لا يريدها الشعب وكذا تماشي هذه العزيمة مع مصالح أطراف محلية وأجنبية مثلما ذكرت.

❖ **المرحلة القادمة :**

بعد كل هذا ونظرا لكون إستراتيجية الطرف الجماعة التي تراهن أيضا على السلمية النظام إستراتيجية غير متضحة المعالم يمكننا القول أن التظاهر لا يمكن أن يكون خيارا استراتيجيا عند الشعب . فما هي إذا لخطوة التالية التي يمكن أن تبناها ؟يجب أن يستفز إصرار الجماعة على ترشح بوتفليقة .أبناء الشعب ولا يجره إلى ردات فعل سريعة غير مدروسة ...فترشيح الرئيس المنتهية ولايته مرة أخرى كان متوقعا ، وقد لا يكون في الواقع تحديا للشعب بقدر ما هو ما هو ورقة يجب على الجماعة لعبها حتى لا تكتسب الجماهير

ثقة اكبر ولا ترفع من سقف الطالب ، فان هي عدلت عن توضيحه فالجماهير ستندفع و تثبت وقد مطالبها لاحقا :محاسبة بعض إلى رؤوس، إسقاط النظام برمته ...و هو ما تخشاه الجماعة.

إذن فالأهم ليس هذه السيناريوهات التي قد تنسج لنا اليوم بقدر ما يهم المحتفظة على وحدة الحراك و إعطاءه دفعة اكبر بتشكيل واجهة تتحدث باسمه و تدول مطالبه بشكل واضح وكذا تنويع وسائل النضال و هو ما يظهر لنا في الأفق من خلال الأصوات المنادية بإضراب عام قد يرقى إلى " عصيان مدني "أو التصويت بقوة في انتخابات29 ابريل المقبل على مرشح واحد بين المقدمين في القائمة التي سيعلن عنها المجلس الدستوري حتى يكسب هذا المرشح " شرعية "و ثقة تسمح له باتخاذ قرارات سيادية تسمح للشعب الجزائري بتحقيق مكتسبات جديدة ،تحرره كثر من قيود " التبعية "مثلما حدث مع الرؤساء السابقين : حملة التأميمات ، التعددية الحزبية، فتح الفضاءات الجامعية ، تطوير أسلاك الأمن (.قراءة من أوساط الشعب .

المبحث الثاني: الحراك الشعبي بالجزائر: الدوافع و المآلات

تخلى الرئيس الجزائري عبد العزيز بوتفليقة في رسالة إلى الجزائريين عن الترشح لعهدة خامسة والتعهد بالإشراف على مرحلة انتقالية ، تبدأ بندوة وطنية تبحث باستقلالية مختلف القضايا التي تشغل الجزائريين يصدر عنها دستور جديد يؤسس لجمهورية ثانية ، تعقب ذلك انتخابات رئاسية لن يترشح لها ، تبدو هذه التطورات تنازلا من السلطات الجزائرية استجابة لمطالب الحراك الجزائري الرافض لعهدة خامسة ، لكنها من جانب آخر هي تقوية لصلاحيات الرئيس وليست إضعافا له، لأنه سيظل في السلطة بعد نهاية ولايته الرابعة لفترة غير محددة وسيشرف على اختيار خليفته في الحكم.[1]

[1] studies.aljazeera.net

المطلب الأول: زخم متزايد

يكاد يمر شهر على الحراك الشعبي الجزائري المناهض لبقاء الرئيس عبد العزيز بوتفليقة في السلطة، وقد اتخذ هذا الرفض في بدايته شكل الاعتراض على ترشيح بوتفليقة لعهدة خامسة، لان المحتجين اعتبروا إهانة أن يواصل حكمهم رئيس مريض، افتقدته الجلطة الدماغية القدرة على القيام بأي نشاط عادي للرؤساء مثل عقد اجتماعات منتظمة مع للحكومة، وإلقاء خطب على الشعب، و لقيام بزيارة خارجية ،لكن لم يكن الاعتراض على العهدة إلا إشعارا واسعا تنضوي تحته مطالب أخرى تعبر عن رفض المحتجين لاستمرار الوضع القائم ، فلقد نددوا بالفساد المستشري ، و بالحكم العائلي في إشارة إلى الدور الذي تغلبه عائلة بوتفليقة في حكم البلاد حسب تقارير إعلامية موثوقة ، و بالظلم الذي يعاني منه الجزائريين في تحصيل حقوقهم.

هذه الميزات منحت الحراك قوة جعلته يكبر ويقوى و جعلت بعض ركائز النظام الجزائري تتصدع، فلقد افلتته أعداده الكبيرة من السيطرة التي كانت قوات الأمن تستطيع فرضها على الاحتجاجات الصغيرة و المعزولة ، و لذلك تمكن منكسر الحظر الذي كانت السلطات الجزائرية تفرضه على المسيرات في الجزائر العاصمة منذ 2001 ، و قد أكسبه ذلك جرأة متزايدة و ثقة في النفس دفعت المترددين والمتخوفين من إلى الالتحاق به فازدادت أعداده من أسبوع إلى أسبوع وقد وفر له انتشاره الواسع شرعية نازعت شرعية بوتفليقة في تمثيل كل الجزائريين للاستمرار في الحكم.

ويدل اشتراك مختلف الفئات الاجتماعية فيه على أن تخوفاتها من استمرار بوتفليقة في الحكم.

هذه الاعتبارات أحدثت شروخا في عدد من ركائز النظام وان لم تمس عموده الفقري فساندت منظمة المجاهدين التي كانت تدعم بوتفليقة الحراك الاجتماعي،وهي مساندة رمزية مهمة ، لا ن المنظمة تمثل شرعية الثورة الجزائرية على فرنسا، ويحب بوتفليقة أن يصف نفسه بالمجاهد، وتبعتها جمعية قدماء وزارة التسليح والاتصالات العامة وهي الاستخبارات الجزائرية أثناء الثورة، وقد كان بوتفليقة احد أعضائها، وانضمت أيضا إلى الحراك رموز

تاريخية مثل أيقونة الثورة جميلة بوحيرد، وقد أعلنت عدة نقابات مهنية التحاقها بالحراك والمطالبة برحيل رئيس النقابة الذي ساند العهدة الخامسة، وانضم عدد مهم من منتدى رؤساء المؤسسات بالاحتجاجات ونددوا بموقف رئيس المنتدى .وامتدت التصدعات إلى التحالف الرئاسي المكون من ائتلاف عدة أحزاب والمساندة لبوتفليقة، فقد أعلن حزب جبهة التحرير الوطني انسحابه منه، بل أدان قيادته السابقة التي كانت تساند بوتفليقة ووصفها بالمافيا التي اختطفت الحزب، ووعد بالاصطفاف مع الحراك الشعبي.

المطلب الثاني: إشارات متضاربة.

رفض الحراك الشعبي العهدة الخامسة ، لأنه كان يريد تنحي بوتفليقة عن الحكم بانتهاء العهدة الرابعة في 18 أبريل/ نيسان 2019 ،لكن العرض الذي قدمه بوتفليقة يصفعه من جهة و يحمل في طياته أسباب استمرار الحراك من جهة أخرى.

تعهد بالتخلي عن الترشح لعهدة خامسة لكنه تمسك بالبقاء في الحكم بعد نهاية العهدة الرابعة دون سند دستوري، ولمدة غير محددة لذلك قد يرى الحراك أن لا فرق بين التخلي عن العهدة الخامسة والتمديد واللامحدود للرابعة، وان مطلبه الرئيسي لم يتحقق إضافة إلى أن بوتفليقة يصر على أن يرتب الأوضاع بعد رحيله باختياره للمشرفين على المرحلة الانتقالية و مراحلها و نتائجها دون توافق مع القوى المناهضة.

سبق للرئيس بوتفليقة إن وعد بعد الربيع العربي في 2011 بإصلاحات واسعة، تبدأ بمشاورات مع مختلف القوى السياسية، وتنتهي بصياغة دستور توافقي . و قد كلف أحمد أويحي الذي ناصر بعد ذلك العهدة الخامسة، بالإشراف عليها، وكانت النتيجة دستور 2016الذي يعد الرئيس بوتفليقة بتغييره بعد ثلاث سنوات فقط من اعتماده .هذا يفسر تساؤلات الحراك عن الفرق بين وعود الرئيس السابقة والوعود الحالية.ولماذا سيحقق هذه المرة الوعود التي اعترف ضمنيا في رسالة ترشحه بأنه اخفق في تحقيقها؟.

عين بوتفليقة حكومة جديدة، يرأسها وزير الداخلية في الحكومة التي سبقتها، وهو الوزير الذي كان مسؤولا على الانتخابات التشريعية السابقة التي أشار بوتفليقة ضمنيا في رسالة ترشحه للعهدة الخامسة، قبل أن يتراجع عنها ،أنها لن تكن نزيهة.[1]

باركت السلطات الفرنسية قرارات السلطات الجزائرية، فتخلت عن الحذر الذي التزمت به منذ بداية الاحتجاجات، وباتت مصطفة بجانب بالرئيس بوتفليقة، وهذا لا يخدمه بل يعطي المحتجين أسبابا أخرى لإضعافه، لان فرنسا التي تظل في ذاكرة الجزائريين البلد الذي احتل أرضهم لأكثر من قرن، تسانده وتريد بقائه دون انتخاب و بانتهاك الدستور.

استمرار بوتفليقة في الحكم بانتهاك الدستور يضعفه، لأنه سيفقد شرعية الرئيس المنتخب المخول بممارسة صلاحية رئيس الجمهورية المنصوص عليها في الدستور، وسيجد أيضا صعوبة في إقناع الجزائريين بأنه سيحترم التزاماته خلال المرحلة الانتقالية مادام لا يجد حرجا في تجاوز الدستور الذي تولى الإشراف عليه في 2016.

- سيناريو امتطاء الحراك :

هناك اتجاهين يميزان السلطات الجزائرية والحراك الشعبي، فأما السلطات الجزائرية فتبدو من مجمل قراراتها أنها حريصة على أن يظل الرئيس في السلطة، وإن تكون مشرفة على المحلة الانتقالية التي تأتي بخليفته، وأما الحراك الشعبي فان مشاعر الانتفاض على المهانة والإذلال قوية إلى درجة أنها تغلبت على مشاعر الخوف سواء في علاقة الجزائريين يبعضهم بعضا أو في علاقتهم بالسلطة، ولن تفتر مشاعر السخط على الأوضاع الحالية في الأمد القريب وسيحدد التوازن بين هذين الاتجاهين مسارات الأوضاع بالجزائر.

المطلب الثالث: سيناريو الاحتواء

هذا هو السيناريو الحالي، ويبدو أن السلطات تراهن فيه على تحقيق أهدافها باحتواء الحراك والارتكاز عليه. فهي من جهة تتودد إليه بالإشادة به وبسلميته وبمشروعية مطالبه،و تعد بالاستجابة له وتحقيق رغباته، فتشجعه بذلك على الاستمرار والاتساع والازدياد ورفع

[1] studies.aljazeera.net

سقف تطلعاته، لأن رسائلها طمأنته ووعودها أشعرته بان مراهنته على الاحتجاج كانت خيارا صائبا، وسيحقق به مطالبه وهي من جهة ثانية ، تتخذ إجراءات تبدو في نظر الحراك الشعبي والمعارضة تخالف الوعود التي قطعتها على نفسها، فتصيبه بالإحباط ، لأنها تبدو وأنها تناور ربحا للوقت، لعل الحراك الشعبي يفتر، آو تستطيع تفتيته سواء بإثارة الشقاق بين مكوناته، أو بتوزيع بعض المناصب الثانوية على بعض قياداته.

هذا الخلط بين رفع تطلعات الحراك وإحباطها، يجعل هذا السيناريو غير قابل للاستمرار ، لأنه يقطع مزيدا من حبال الثقة بين السلطات الجزائرية وعامة الجزائريين بدلا من وصلها ، و يكشف ارتباك السلطات الجزائرية فيغري الحراك بالإصرار على تلبيتها لكل مطالبه، ويصيب مزيدا من مؤيديها بالهلع،لأنهم يرون السلطات تتخلى عنهم و تملهم مسؤولية الإخفاقات السابقة إرضاءا للحراك، فيتسابقون للتبرؤ منها و القفز من سفينتها قبل فوات الأوان.

مادام سيناريو الاحتواء غير قابل فيما يبدو للإسرار ، لأنه يصيب السلطات بمزيد من الضعف و يزيد الحراك قوة وتصميما ، فان السيناريوهين المتفرعين عنه هما:

- ✓ **الإصلاحات العميقة** :التراجع المستمر للسلطات الجزائري بتقديم ضمانة لإصلاحات جدية وعميقة قد يكون ثمنها متعلقا برحيل بوتفليقة من السلطة أو الحد من صلاحيته، و هذا هو الراجح حسب عدد من المؤشرات مثل قبول بوتفليقة المبدئي ، بالتنحي عن الحكم، مما يجعل الاستماتة في الدفاع عنه لسنة أو سنتين إضافيتين ليست مجدية ، خاصة إذا كانت تكلفتها تعريض النظام كله للخطر.
- ✓ **التشدد** : فيقوم على افتراض أن تراجع النظام المستمر وتصاعده قوة الحراك يصيب أجنحة داخل السلطات الجزائرية بالهلع وقد يدفعها إلى التشدد في سياستها والجنوح إلى القبضة الأمنية، وأن كانت حظوظ هذا السيناريو اقل؛لان سياسة الاحتواء أحدثت شروخا في صفوف السلطات ليس من السهل إعادة ترميمها ولان القوى الغربية خاصة فرنسا و الولايات المتحدة الأمريكية ستحرصان على منع سيناريو المواجهة الشاملة؛ لان امتداداته ستصل إلى أوروبا شمالا و منطقة الساحل جنوبا. [1]

(1) studies.aljazeera.net

المبحث الثالث: أمور تميز بها الحراك عن باقي الشعوب العربية.

يختلف الحراك الشعبي الذي تعيشه الجزائر الآن،في حيثياته وظروفه وأساليبه عما حصل في عدد من الدول العربية فهذا الحراك المقدس،قدم للعالم درساً جديداً لم تسبق الشعوب الأخرى ،رغم أن السلطة عادة في دول شمال إفريقيا والشرق الأوسط،ما تكون خريجة المدارس الأنظمة البالية، وفي المحصلة لا تستفيق حتى يفوتها الركب، أو تدوسها حوافره، فالبقاء دائماً للشعوب.

فليس هناك نماه كامل بين تجارب مختلف الحركات الاحتجاجية ،إذ إن للمجتمع الجزائري خصوصياته السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية ،فضلاً عن طبيعة النظام الحاكم ،وأساليب مواجهته لمطالب شعبه ،وهذا لا ينفي وجود قواسم مشتركة بين مختلف تجارب الحراك الشعبي. وأحاول في هذا العرض المختصر استجلاء محورين أساسين ،أولاً أبرز سمات وخصائص الحراك الجزائري، ثم أختم باستشراف مآلاته وآفاقه.

المطلب الأول: الخصائص الحراك.

✓ **سلمية الحراك:**

تميز الحراك الجزائري بطابعه السلمي، الذي عبر عن نضج المجتمع الجزائري ، وثقافة المواطنة العالية لدى الشعب الجزائري ،من خلال دعوات المحافظة على الطابع الإنساني والسلمي للحراك الشعبي ، والاستمرار في تقديم الورد لرجال الشرطة والأمن، بل حتى حمايتهم لإثبات أن الجزائريين لم يخرجوا لشوارع البلاد بهدف التخريب، وإنما من أجل رفض العهدة الخامسة وتغيير النظام الذي شاخ حسب اعتقادهم.

✓ **مشاركة فئات المجتمع الجزائري المختلفة:**

إن ما ميز الحراك الجزائري، هو المشاركة النوعية،لكل فئات المجتمع الجزائري المختلفة، سواء تعلق الأمر بامرأة أو رجل أو شاب أو طفل أو مسن.

وقد برز دور المرأة الجزائرية في هذا الحراك ،وهو ما كسر الصورة النمطية التي اعتاد عليها الجزائري، على اعتبار أن المرأة مكانها في مسحات معروفة و مغلقة.. وهذا ما

يدفع نحو تأسيس للفعل الديمقراطي فيا لمجتمع الجزائري وحق الجميع سواء كان رجلاً أو امرأة في التعبير.

✓ **اتحاد كل أطياف البلاد رغم اختلاف الانتماء السياسي والأيديولوجي:**

ضرب الحراك الجزائري أروع مثال في التحام غالبية أبناء البلد، واصطفافهم تحت شعار موحد ،وهو رفض العهدة الخامسة ،وهذا ما منح الحراك زخماً وقوة. وكي يحافظ الحراك على زخمه, يجب عدم الالتفات إلى من يحاول تسليط الضوء على التناقضات ، أو الاختلافات بين أبناء الشعب ، حتى يتفرق الحراك زو يضيع الهدف.

✓ **فخامة الشعب ... عفوية وارتجال :**

لم ينتسب هذا الحراك الشعبي الذي شمل كافة ربوع البلاد، إلى أي جهة حزبية، بل بالعكس سبق كل الأحزاب بخطوات كبيرة،مما اضطرها للحاق به، لكن غياب التأطير السياسي من شأنه أن يشكل نقطة ضعف، قد تؤثر في قوة المطالب، وتحول دون الوصول إلى أهداف الملايين التي خرجت للشارع.

✓ **غياب نخبة تقود الحراك:**

إن غياب نخبة تقود الحراك تشكل نقطة قوة، على خلاف ما يدعو به البعض، بضرورة تشكيل قيادة الحراك، فغياب قادة يسيرون الفورة الشعبية ضد النظام، يجعل من الصعب اختراقه عن طريق الاستقطاب، لخدمة أجندات أخرى غير تلك التي خرج الجزائريون من أجلها.

لا بد أن ننوه إلى ضرورة التفريق بين تأطير الحراك وهو مطلب وضرورة، و قيادة الحراك الذي قد يخلق انقساماً و يشتت الحراك عن هدفه.

✓ **التوظيف المكثف والذكي لوسائل التواصل الاجتماعي:**

كان لإعلان ترشح عبد العزيز بوتفليقة، لولاية خامسة في الانتخابات الرئاسية، وقع الصدمة في الجزائر، ما خلق حالة غضب بين صفوف الشعب، حيث شهدت مواقع

التواصل الاجتماعي تغطية للأحداث، وأطلقت دعوات التظاهر على مواقع التواصل الاجتماعي عبر الهاشتاغ#حراك _22_ فيفري،# لا للعهدة الخامسة– .

حراك بدأ افتراضياً على وسائل التواصل الاجتماعي، ثم انتقل إلى احتجاجات ميدانية عارمة رافضة، كما أن غياب تغطية إعلامية محلية للاحتجاجات، وتجاهل القنوات العمومية والخاصة عرض الأخبار المتعلقة بالاحتجاجات، بل تحريف بعض القنوات الإعلامية الغاية من نزول الناس إلى الشوارع، والادعاء بأنها مسيرات من أجل التغيير والإصلاح رغم أنها كانت مسيرات ضد العهدة الخامسة هو نفسه الأمر الذي دفع بالعديد من المشاركين في المسيرات بنشر مقاطع فيديو ت وثق مباشرة كل ما يحدث في الشارع الجزائري بأنفسهم.

✓ **الحل جزائري ولا للتدخل الأجنبي:**

عبر المشاركون في الحراك الشعبي، عن رفضهم التدخل الأجنبي، مطالبين بإبقاء الحل جزائرياً، وفق ما تقتضيه مصلحة الشعب، ومقاربات الشارع الجزائري الذي أصبح جماهيرياً ونخبوياً، يتزايد يوماً بعد يوم بشكل سلمي مما فوت على الأجندات الخارجية استغلاله.

✓ **سيناريو تأجيل الانتخابات...مطلب الشعب والمعارضة:**

رغم أن، هذا السيناريو يبدو عملياً وحتى سهلاً، إلا أنه يصطدم بعدة عوائق، تتمثل في أن هنالك تشبثاً دوغماتياً في النظام السياسي الجزائري، بقدسية إجراء الانتخابات في موعدها.

وكذلك في التأجيل المؤقت، الذي يحتم أسئلة من قبيل :إلى متى؟ و هل النظام لديه بديل لبوتفليقة بعد هذا التأجيل؟

كما أن المادة 102 من الدستور ،ورغم المطالب الشعبية و حتى من المعارضة الجزائرية بـــ:إعلان حالة شغور منصب رئيس الجمهورية بسبب الوضع الصحي لبوتفليقة وتأجيل الانتخابات.

عبر تفعيل هذه المادة ؛إلا أن تنفيذ هذا البند الدستوري يعد مجازفة بالنسبة للسلطة ،فإعلان شغور منصب رئيس الجمهورية أمر ترفضه السلطة كليا،كما أن عدم توفر بديل

سياسي من طرف السلطة، ومدة التأجيل من الناحية القانونية قصيرة جدا ،وتجنب المؤسسة العسكرية والمجلس الدستوري(التابع للرئاسة)الخوض في هذه المسألة ،يجعل من هذا السيناريو غير واقعي.

وبخلاف المادة 211 ، فإن تأجيل الانتخابات يحتاج إلى أرضية قانونية تشرعن هذا التأجيل،وهو غير متوفر الآن إلا في حال فرضت حالة الطوارئ(المادة 105 ،المادة107) إلا أن استمرار الغياب الإعلامي للرئيس الجزائري عبد العزيز بوتفليقة، وفي وجود حراك شعبي ضخم مستمر يضعف موقف السلطة ويجعلها في حرج محلي ودولي،ويفرض على صناع القرار في الجزائر البحث عن مخرج سياسي مقبول ،للتنازل عن ملف ترشح عبد العزيز بوتفليقة ،وخروج مشرف للرئيس.

المطلب الثاني: سيناريو إجراء الانتخابات الرئاسية.. أو مطلب السلطة الحاكمة

مع أن الأنظمة معروفة عادة بعدم التراجع أمام ضغط الشارع إلا أن النظام الجزائري وقع في مأزق لا يعالج بالقوة ، ولا بتجاهل المطالب الشعبية، لذا ارتأى الهروب إلى الإمام بـ" نصف تنازل "فمضى إلى تقديم ترشيح بوتفليقة بالنيابة عنه ، نظرا إلى وجوده في جنيف للعلاج ، وأعاد صياغة بيان الترشيح متضمنا عرضين جديدين، أولهما إشارته إلى تغيير النظام عبر مؤتمر وطني و تعديلات دستورية، وثانيها تعهد باسم الرئيس بالدعوة إلى انتخابات مبكرة أي اختصار الولاية الخامسة بمرحلة انتقالية.

ومع إصرار الائتلاف المكون من أربعة أحزاب سياسية ونقابة عمالية وتجمع لرجال المال والأعمال ، على العهدة الخامسة ، وإعلان الجيش أن الجزائر على أعتاب استحقاق وطني مهم، واستعداده لتأمين الانتخابات فيبدو ا أن السلطة الجزائرية في طريقها إلى فرض خيارها، وإجراء الانتخابات في موعدها المقرر، يوم 18 من ابريل/ نيسان المقبل ، رغم موجة الرفض الواسعة، والكلفة السياسية الباهظة.

ووفق هذا السيناريو، فمن شبه المؤكد أن يفوز بوتفليقة بالانتخابات مهما كانت درجة الطعن فيها، سواء من جهة نزاهتها أو تمثيليتها الحقيقية بالنظر إلى مقاطعتها المرجحة والواسعة من الناخبين العاديين، من قواعد الأحزاب السياسية، إما إصرار معسكر بوتفليقة

وإلحاحه على إجراء الانتخابات، فيسفره مراقبون بالتطلع أطراف ذالك المعسكر إلى التفاوض مع خصومهم السياسيين بعد الانتخابات، من م وقع قوة استنادا إلى شرعية رئيس منتخب، لا من سحب ولا منهزم، وهذا قد يضمن لهم استمرار مصالحهم ووجودهم السياسي في الجزائر بعد رحيل بوتفليقة.

وسواء تم تأجيل الانتخابات ، أو إجراؤها في موعدها فلا بد أن نشيد بالحراك الشعبي السلمي ، و حيويته وأهمية استمرار يته في الحياة السياسية في الجزائر ، والعمل على تأطيره سياسيا فهو الضامن الوحيد لتحقيق تطلعات الشعب و حماية حقوقهم وسيشكل عامل ضغط مهما في عملية الانتقال السياسي ... انتقال سياسي واضح انه عملية تفوض بين أطراف ليسوا بالضرورة ديمقراطيين .. ولكنه انتقال سياسي لا يقصي أحدا ، ويجنب البلاد أي منزلقات تهدد الأمن القومي للبلاد. [1]

[1] تدوينة، صهيب شنوف مهندس وناشط جزائري arabicpost.net

المبحث الرابع: إسهامات الإعلام الاجتماعي في حراك الجزائر.

بمجرد أن تطأ قدماك المقاهي هذه الأيام في الجزائر، لا شك أنك ستتوقف لتتساءل عن الهدوء الذي يعم المكان، حيث لم تحل شاشة التلفاز الكبيرة المنتصبة أمام الجميع، دون تسمّر الأعين في شاشات الهواتف الذكية. كل الوجوه في حالة ترقب وانتظار لما ستجود به صفحات مواقع التواصل الاجتماعي من أخبار .فالجزائر تعيش حراكاً تاريخياً، بعد انتفاضة شعبية عمّت كل ولايات البلاد، ثار فيها الشعب تحت شعار واحد" لا للعهدة الخامسة " معلنين بذلك عن رفضهم لقرار الرئيس عبد العزيز بوتفليقة الترشح لولاية انتخابية أخرى .هذا الحراك اتخذ من مواقع التواصل الاجتماعي منصة للتعريف به وبمطالبه، في ظل قطيعة لإعلام البلاد الرسمي والخاص، المتهم بالوقوف مع السلطة؛ من خلال العمل على تمرير مشروع ترشح الرئيس بوتفليقة .حيث اعتبر جزء كبير من الجزائريين أن لا بديل عن المواقع الإلكترونية ومواقع التواصل الاجتماعي للحصول على المعلومة أو نشرها، هذه المواقع التي أصبحت أرضية لازدهار صحافة المواطن، حيث أعطت الفرصة للمواطن لنقل أخباره والتفاعل معها، ومساهمته في كشف الحقيقة وخلق وعي لدى الجماهير بما يحدث في البلاد.

المطلب الأول: السلطة والفعل السياسي.

- ✓ توصيف الحراك الشعبي الذي تعيشه الجزائر ب"التاريخي "لم يكن جزافاً، فالمتتبع لسيرورة الفعل السياسي في هذا البلد خلال الثلاثين عاماً الماضية، يفهم عدد الحواجز التي تم كسرها ليصبح هذا الحراك واقعاً، في مقدمتها حاجز الخوف .إذ تتفق مختلف الأدبيات التي حاولت أن تعالج موضوع نظام الحكم في الجزائر على الصبغة العسكرية التي يتميز بها دون إغفال الأزمة التي مرّت فيها الجزائر خلال تسعينات القرن الماضي أو ما يطلق عليه ب"العشرية السوداء"، والتي كانت نتيجة توقيف المسار الانتخابي وسيطرة الجيش على مقاليد الحكم. [1]

[1] براهيمي عبد الحميد، **في أصل الأزمة الجزائرية 1958-1999**، مركز الدراسات العربية، بيروت، 2001، ص:78.

- ✓ هذه الأزمة التي لم تبارح الخيال الشعبي إلى يومنا هذا؛ نتيجة آثارها على البلد ككل، جعلت الحديث عن بناء الدولة المدنية غائباً، ناهيك عن الحديث عن حرية التعبير والتعددية الإعلامية، لبلد يسعى إلى لمّ شمله واستتباب الأمن فيه، ما جعل مشروع المصالحة الوطنية الذي قدمه الرئيس عبد العزيز بوتفليقة يلقى صداه في البلاد ويكون الحلقة الأولى لإيقاف دائرة العنف، والبدء في بناء الدولة المدنية، ليصطدم الشعب مرة أخرى بتجاوز الدستور بعد فتح العهدات الرئاسية التي كانت محددة في اثنتين .فضلاً عن استمرار قانون الطوارئ الذي تم توقيفه عام 2011، لكن مع الاحتفاظ بمنع المسيرات والمظاهرات في العاصمة الجزائرية.
- ✓ هذه الوضعية السياسية أفرزت مناخاً سياسياً مشوهاً" يمجّد "فيه الجميع للنظام الحاكم، لتصبح مهمة الإعلام في البلد لا تعدو عن الإشادة بالحاكم والدفاع عن إنجازاته، ما جعل المواطن يعتزل الحياة السياسية ويقاطع الانتخابات، ليختفي النقاش السياسي بعد شعوره بعبثيته في ظل غياب مبدأ التداول على السلطة.

المطلب الثاني: الحراك الشعبي في مواجهة الإعلام الرسمي.

الكرونولوجيا المختصرة للواقع السياسي في الجزائر، تعد ضرورية في محاولة فهم ما يحدث في هذا البلد، فهذا الحراك الذي تشهده الجزائر، والذي كانت بدايته يوم 11 شباط/فبراير الماضي بمسيرات حاشدة رافضة لترشح الرئيس لعهدة خامسة، هو إعلان عن استرجاع المواطن الجزائري لفضائه العام وانتزاعه من أيدي السلطة، التي احتكرته بقوة القانون بمنع المسيرات في العاصمة، والقوة العمومية ممثلة في الشرطة، والإعلام الرسمي الذي يشيد بالعهدة الخامسة ويعمل على الدعاية لها.

يمكن القول إن تموقع الحراك الشعبي في الجزائر إعلامياً كان على مستويين؛ الأول رسمي مثلته وسائل الإعلام الرسمية في مقدمتها وكالة الأنباء الجزائرية والتلفزيون الوطني، التي نقلت خطاب السلطة الرسمي تجاه هذه الاحتجاجات، يضاف إليه القنوات الفضائية الجزائرية الخاصة .أما المستوى الثاني فهو افتراضي إلكتروني عبر شبكات التواصل الاجتماعي في مقدمتها موقع فيسبوك.

ارتبط الإعلام الرسمي في الجزائر في سياقه التاريخي بمفرزات العملية السياسية، حتى بداية الألفية، ومع بوادر انحلال الأزمة الأمنية، لم يكن الإعلام الجزائري يعبر عن صوت الشعب عدا بعض الجرائد التي حاولت أن تنقل انشغالات المواطن في حين نشر قضايا الفساد غالبا تم اعتباره تصفية للحسابات. [1]

ناهيك عن أن التلفزيون الرسمي، الذي لم يكن يعدو سابقاً عن كونه ناطقاً رسمياً باسم السلطة، خَدمته الاحتجاجات الأخيرة فحررت الصحفيين من صمتهم لا من خطهم الافتتاحي؛ بعد أن قام عدد من صحفيي الإذاعة والتلفزيون بوقفة احتجاجية رفضاً للسياسات المتّبعة في تغطية الاحتجاجات، مطالبين بالنقل الفعلي لما يحدث في الشارع دون التستر عليه.

لتأتي ما يمكن اعتبارها ب"المفاجأة "من وكالة الأنباء الجزائرية؛ التي نقلت أخبار المظاهرات وعبرت عن رفض المتظاهرين للعهدة الخامسة، إذ وللمرة الأولى يسمح بنشر برقية تتناول مطلباً شعبياً ضدّ رئيسَ الجمهوريّة، في حين نقل التلفزيون الوطني خبر المظاهرات واعتبرها مطالبة ب" جملة من الإصلاحات "دون الإشارة إلى رفض العهدة الخامسة، ليحافظ التلفزيون والإذاعة على سياستهما التحريرية في حفظ ماء وجه النظام الحاكم.

القنوات المحلية المستقلة حذت، في الأسبوعين الأولين من بداية الاحتجاجات، حذو القنوات الحكومية وامتنعت عن نقل أخبار المسيرات، ولم تبذل السلطة جهداً كبير اً في إسكاتها، خاصة في ظل وجود أسماء محسوبة على النظام الحاكم خلف ملكية هذه القنوات التي جاء الانفتاح عليها مواكباً لما يصطلح عليه ب" ثورات الربيع العربي "عام 2012 في محاولة من النظام لامتصاص الغضب الشعبي بإقراره عدداً من الإصلاحات كان الشق

---

[1] حليم ليمام محمد، **ظاهرة الفساد السياسي في الجزائر، الأسباب والآثار والإصلاح**، مركز الوحدة العربية، بيروت، 2011، ص:67.

الإعلامي واحد أمنها ، [1] لتخرج لاحقاً العديد منها عن صمتها بنقل أخبار المسيرات وطرح مطالب المتظاهرين للنقاش على منصاتها، والذي اعتبر وقوفاً في صف الحراك الشعبي رغم أن تلك القنوات لم تقم بما هو أكثر مما يفترض أن يكون وظيفتها الأساسية في المقام الأول.

تغير موقف هذه القنوات الخاصة كان مرده عدد من الأسباب؛ في مقدمتها خطاب المؤسسة العسكرية التي عبرت عن متابعتها للأوضاع وثقتها في الشعب وقدرته على تسيير الأزمة، والذي اعتبر وقوفاً مع الحراك، إلى جانب خوف هذه المؤسسات من فقدان مكانتها وجمهورها، خاصة أمام الضغط الشعبي الذي واجهته هذه القنوات عبر صفحاتها في مواقع التواصل الاجتماعي، حيث عمد العديد من المتظاهرين إلى" التبليغ "أو ما يعرف " Signale/Report لهذه صفحات هذه القنوات ليتم غلقها من طرف موقع فايسبوك، دون إغفال خروج العديد من صحفييها في وقفات احتجاجية وتهديد عدد منهم بالاستقالة.

المطلب الثالث: "البودكاستر" أول المنتفضين.

خلال الحراك الشعبي، استعان المحتجون بهواتفهم لتصوير ما يقومون به، مستغنين بذلك عن إعلامهم الرسمي. وإذا كان مفهوم صحافة المواطن يتمثل في تجاوز الصحافة التقليدية كمجرد متلقٍ سلبي للخبر، حيث يصبح المواطن الصحفي يرسل ويصنع الحدث من الساحة، يعلق ويصحح ويناقش [2]،فإن المتظاهرين لم يكونوا يؤسسون لمفهوم صحافة المواطن بل كانوا يمارسونها، إذ ينقلون قضيتهم بكل جدية ومسؤولية، يطرحونها ويقحمون الجميع في النقاش من أجل اقتراح حلول، سواء من أجل إيجاد آليات لمواصلة الاحتجاج والضغط على السلطة، وهو ما حدث بعد طرح فكرة الإضراب على مستوى مؤسسات الدولة، أو من خلال اقتراح شعارات احتجاجية جديدة في الميدان.

---

[1] بوستة حسيبة، **واقع الإعلام السمعي البصري في الجزائر بين النصوص القانونية والممارسة الفعلية**، رسالة ماجستير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، ص:88.

[2] غازي خالد محمد، **الصحافة الالكترونية العربية**، وكالة لصحافة العربية، مصر، 2016، ص:36.

ولم يكن هذا الواقع وليد اللحظة بل سبقهم في ذلك العديد من الأصوات التي اتخذت من الإنترنت ومواقع التواصل الاجتماعي منصة للمجاهرة بآرائها وإسماع صوتها للمجتمع، فقد كان البودكاستر الجزائري أول المنتفضين معتمداً صحافة المواطن كوسيلة لكسر النمطية الموجودة في المجتمع، ولجذب انتباه الجماهير، بفيديوهات تعددت مشاهداتها العشر ملايين مشاهدة لعل أشهرها فيديو" مانسوطيش "لليوتبر" DZ jocker " ، عام 2017 والذي عبر فيه عن عدم رضاه عن العملية الانتخابية في الجزائر كون الانتخابات لا تفرز مرشحين مؤهلين لتقديم حلول لواقع البلد، ولعل قدرة" البودكاستر "في جذب الجماهير تعود إلى قدرتهم في ابتكار وسائل الإقناع والتواصل خاصة باعتمادهم على الفيديو والصورة إضافة إلى اختيارهم لموقع اليوتيوب كمنصة لرسائلهم، كون الموقع يتخطى الحدود الزمانية والمكانية ليصبح تناول قضاياهم تجربة عالمية يتشاركونها مع المجتمعات الأخرى. [1]

❖ **VPN نصير المتظاهرين:**

أظهرت الاحتجاجات الأخيرة في الجزائر وعي شعوب المنطقة بالمنظومة السياسية التي تحكمها ما جعلها تتبنى الإنترنت كفضاء عام لها، بعد أن تم الاستيلاء على الشارع، لتعبر عن آرائها ومواقفها، ولتبرهن مرة أخرى أنها متابعة لشأنها الخاص، وليست انعزالية كما كانت توصف .هذا التوجه نحو الإنترنت سمح بتمكين المواطنين منها وكيفية استغلالها لصالحهم .لتصبح أخبار المسيرات وفيديوهاتها متوفرة لدى جميع الشبكات الإعلامية في العالم، وبأحسن جودة، دون الحاجة إلى إرسال مراسلين إلى قلب الحدث، خاصة في ظل محاولة السلطة التعتيم على هذه الاحتجاجات، إلى أن السلطة لم تبقَ مكتوفة اليدين؛ فكما اعتمدت على التهديد بالعقاب فيما يخص الرد على فيديوهات البودكاستر سابقا، اعتمدت السلطة أسلوب التحكم بتدفق الإنترنت في البلاد لمنع المتظاهرين من النقل المباشر للمسيرات عبر الهاتف أو رفع الفيديوهات على صفحات م واقع التواصل الاجتماعي، رغم ما

[1] Tobias raun, "Video blogging as a vehicle of transformation Exploring the intersection between trans identity and information technology", International Journal of Cultural Studies 18.

ينتج عنه من أضرار خاصة على المستوى الاقتصادي، وتعطيل المصالح الشخصية، إلى جانب تفنيدها لمفهوم حرية الرأي والتعبير التي تتغنى بها.

المتظاهرين من جهتهم كانوا على وعي بهذه الخطوة قبل أن تعتمدها السلطة، فقد كان أغلبهم قد قام بتحميل تطبيقات الشبكة الافتراضية الخاصة أو ما يعرف ب VPN على هواتفهم، حيث تسمح هذه التطبيقات بتغيير بيانات المستخدم ليصبح متصلاً بالإنترنت من عنوان إنترنت (IP Address) خارج الجزائر، ما يحول دون تمكن السلطات من السيطرة على سرعة الانترنت وتدفقه على الأجهزة، وهو ما سمح بالنقل الفعلي لأحداث المظاهرات خلال الأسابيع الثلاثة الماضية .وعليه، فإن المتظاهرين كانوا يؤسسون للمشاركة السياسية الإلكترونية من خلال ممارسة صحافة المواطن والانخراط في الشأن السياسي واقعياً وافتراضياً فتصبح السياسة تمارس من خلال عدد التعليقات والمشاركات التي تمت ومن خلال الروابط التي تمت زيارتها.

الحراك الأخير عبّر عن إمكانية استغلال الإنترنت من طرف شعوب المنطقة لتعبيرها عن مطالبها وآرائها وتدويل قضاياها وحشد الاهتمام العالمي لها دون الحاجة إلى وسيط، إذا ما ارتبطت بالوعي والسلوك الحضاري الذي يمهد لها الطريق لتحقيق ذلك. [1]

(1) institute.aljazeera.net .

خاتمة

خاتمة:

وصول الحراك الشعبي الجزائري لعدة أشهر يعد إنجاز بحد ذاته، خاصة مع التحديات والمشاكل التي واجهته منذ جمعته الأولى ومع تلك فقد تجاوز أغلبها، وأول نجاح هو تراجع الرئيس السابق عبد العزيز بوتفليقة للترشح لعهده خامسة التي تلتها خبر استقالته، مع تغيير حكومي رغم رفضه من الحراك ومواصلة طلب إسقاط الباءات، وكل ما له صلة بالنظام الحاكم.

ومن أبرز التطورات هي تغير موقف الجيد لصالح الحراك الشعبي ولكن بتحفظ، هذا الموقف أسقط الكثير من الشخصيات السياسية والعسكرية في يد القضاء، ومن أبرزها أخ الرئيس ومستشاره "السعيد بوتفليقة" الذي كان يعتبر المسير الفعلي للبلاد، وهذا سبب استغلاله لمرض الرئيس لأكثر من عهدة، وسقط معه كل من رئيسا المخابرات السابقين طرطاق ومحمد مدين المدعو التوفيق، خاصة أن هذا الأخير كان يمتلك قوة ونفوذا داخل النظام السابق.

لكن مع كل هذه الإنجازات والانتصارات التي حققها الحراك الشعبي، إلا أنه مازال في منتصف الطريق وما تبقى من أهداف يعتبر مهما لبناء دولة القانون والديمقراطية والحريات، لأن الاعتماد على القانون سيوصلنا إلى دولة مدنية بمؤسساتها القوية دون التدخل في مهامها، بالإضافة إلى الحذر من بقايا النظام السابق وأجندات الدول الأجنبية التي تبحث عن مصالحها الاقتصادية والاستراتيجية، وذلك على حساب أمن المجتمع الجزائري (البلاد) ومستقبله.

قائمة المصادر

والمراجع

قائمة المصادر والمراجع:

1. أحمد عبد الحكيم بن بعطوش، وأمينة شابي، العمل التطوعي للنوع الاجتماعي في الحراك الشعبي الجزائري، مجلة المقدمة للدراسات الانسانية والاجتماعية، جامعة باتنة1 الحاج لخضر، الجزائر، العدد6، حزيران 2019م.

2. براهيمي عبد الحميد، في أصل الأزمة الجزائرية 1958-1999، مركز الدراسات العربية، بيروت، 2001.

3. بريو محمد، هاشمي انصاف خديجة، تفاعل الشباب الجزائري مع الحراك الشعبي، جامعة الجيلالي بونعامة خميس مليانة، كلية العلوم علوم الاعلام والاتصال.

4. بلعباس العمراوي، الحركات الاحتجاجية في العالم العربي، واشكالية الدولة، أطروحة لنيل الدكتوراه، جامعة وهران 02.

5. بوستة حسيبة، واقع الإعلام السمعي البصري في الجزائر بين النصوص القانونية والممارسة الفعلية، رسالة ماجستير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة.

6. توفيق المدني، ربيع الثورات الديمقراطية العربية، مركز الدراسات الوحدة، بيروت أفريل 2012، ط3.

7. حسيب، خير الدين (نيسان 2011)، حول الربيع الديمقراطي العربي، الدروس المستفادة افتتاحية العدد، مجلة المستقبل العربي، العدد 386.

8. حسيب، خير الدين (نيسان 2011)، حول الربيع الديمقراطي العربي، الدروس المستفادة افتتاحية العدد، مجلة المستقبل العربي، العدد 386.

9. حسين بركاني، المقاربة الجينالوجية لبراديغيم الحراك والثورة عند فريديريك نيشته، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، جامعة باتنة1 الحاج لخضر، الجزائر، المجلد 10، العدد1، كانون الثاني 2021.

10. حليم ليمام محمد، ظاهرة الفساد السياسي في الجزائر، الأسباب والآثار والإصلاح، مركز الوحدة العربية، بيروت، 2011.

11. حيدور حاج بشير، أثر وسائل التواصل الاجتماعي في عملية التحول الديمقراطي في الدول العربية – دراسة مقارنة– جامعة محمد خيضر، بسكرة، قسم العلوم السياسية، السنة الجامعية 2016–2017.

12. خالدي أحمد، الحركات الاحتجاجية في المنطقة العربية "الموجه الأولى للانتفاضة السياسية"، دراسة تأصيلية لمفهوم الحراك وفق الأسباب النتائج وآلات الحراك الثوري، مجلة ميدان العلوم الانسانية والاجتماعية، جامعة زيان عاشور، الجلفة، الجزائر، المجلد3، العدد4، 2020م.

13. سمية بوهالي، أهمية المشاركة السياسية في تحقيق التنمية السياسية، رسالة ماجيستر غير منشورة، جامعة المسيلة، الجزائر، 2019م.

14. الشوبكي ، عمرو (2011)، الحركات الاحتجاجية في الوطن العربي (مصر، المغرب، لبنان، البحرين)، مجلة المستقبل العربي، العدد 384، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، شباط.

15. صوفي بيس، ندوة بالمعهد الفرنسي بعنوان تعدد أسباب الثورة وتعدد سيناريوهات ما بعد الثورة في العالم العربي (الخبر اليومي، عدد 2012/01/04).

16. عبد الوهاب الكيالي، موسوعة السياسية، الجزء الثاني، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 1979م.

17. العربي حران وفائزة التونسي، سلوك المواطنة الفعالة من خلال اللغوية لشعارات الحراك بالجزائر (تحليل محتوى لمضمون شعارات لافتات الحراك الجتماعي)، آفاق فكرية، الجزائر، المجلد5، العدد11، 2019م.

18. عزوز عربي، الحراك الشعبي في المنطقة العربية وسؤال الديمقراطية في ظل بعض التجارب العربية، مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية، جامعة باتنة1، الحاج لخضر، الجزائر، المجلد7، العدد1، 2020م.

19. غازي خالد محمد، الصحافة الالكترونية العربية، وكالة لصحافة العربية، مصر، 2016.

20. فشار، عطاء الله 2012، الوطن العربي والتحولات الديمقراطية، الكتاب الدوري الأول لمجلة أبحاث ودراسات منشورات مركز الحكمة، جامعة عاشور زيان، الجلفة، الجزائر.

21. محمد فخري راضي، دور الاعلام في التنشيط للحراك السياسي العربي، دار المجد للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى.

22. المرزوقي، منصف نيسان 2011م، الآفاق المرعبة والمذهلة للثورة العربية، مجلة المستقبل العربي، العدد 386.

23. مولود زايد الطيب، علم الاجتماع السياسي، جامعة السابع من ابريل، ليبيا، 2007م.

24. مولود زايد الطيب، علم الاجتماع السياسي، جامعة السابع نت ابريل، ليبيا، 2007م.

25. همسة قحطان الجميلي، الحراك السياسي في بلدانت المنطقة العربية (قراءة في العوامل الداخلية والمواقف الاقليمية)، قضايا سياسية، جامعة النهرين، بغداد، العدد 37-38.

26. هناء قيصران، الاصلاح السياسي في الجزائر كأداة لمواجهة تهديدات الحراك السياسي العربي.

27. هناء قيصران، الاصلاح السياسي كأداة لمواجهة تهديدات الحراك السياسي العربي، مجلة المفكر للدراسات القانونية والسياسية، جامعة خميس مليانة، الجزائر، العدد9، 2020.

28. Tobias raun, "Video blogging as a vehicle of transformation Exploring the intersection between trans identity and information technology", International Journal of Cultural Studies.

29. studies.aljazeera.net

30. موسوعة الويكيبيديا، متاح على الرابط : https.aor.wikipedia.org.

فهرس

الموضوعات

فهرس الموضوعات	الصفحة
شكر وعرفان	
إهداء	
مقدمة	أ
الفصل الأول: الحراك الشعبي	
المبحث الأول: مفهوم الحراك الشعبي.	
المطلب الأول: تعريف الحراك الشعبي.	
المطلب الثاني: طبيعة وطرق قياس الحراك الشعبي	
المطلب الثالث: أشكال وأنماط الحراك.	
المبحث الثاني: خصائص وأسباب الحراك الشعبي.	
المطلب الأول: خصائص الحراك.	
المطلب الثاني: أسباب الحراك الشعبي.	
المبحث الثالث: الحراك في الوطن العربي.	
المطلب الأول: سبب الاحتجاجات في الوطن العربي	
المطلب الثاني: شروط مسسببات الانتفاضة في بعض البلدان العربية	
الفصل الثاني: الحراك الشعبي الجزائري "الأسباب والتحديات"	
المبحث الأول: أوضاع وآفاق الحراك الشعبي.	
المطلب الأول: انتفاضة الشعب.	
المطلب الثاني: الشيء المختلف داخل الحراك الشعبي.	
المبحث الثاني: الحراك الشعبي بالجزائر: الدوافع و المآلات	

المطلب الأول: زخم متزايد	
المطلب الثاني: إشارات متضاربة.	
المطلب الثالث: سيناريو الاحتواء	
المبحث الثالث: أمور تميز بها الحراك عن باقي الشعوب العربية.	
المطلب الأول: الخصائص الحراك.	
المطلب الثاني: سيناريو إجراء الانتخابات الرئاسية ..أو مطلب السلطة الحاكمة	
المبحث الرابع: إسهامات الإعلام الاجتماعي في حراك الجزائر.	
المطلب الأول: السلطة والفعل السياسي.	
المطلب الثاني: الحراك الشعبي في مواجهة الإعلام الرسمي.	
المطلب الثالث: "البودكاستر" أول المنتفضين.	
خاتمة	
قائمة المصادر والمراجع